صوت تركستان

مجلة إخبارية شهرية

العدد الواحد و الثمانون | سبتمبر 2024

عقود من الإبادة الجماعية ضد الأويغور

جمعية تركستان الشرقية للصحافة والإعلام

شەرقي تۈركستان ئاخبارات ۋە مېدىيا جەمئىيتى

TURKESTAN1933 | ISTIQLALTVAR | EASTTURKISTANN | TURKISTAN.ALSHARQIA

كلمة المحرر

د.عبدالوارث عبد الخالق

تركستان الشرقية هي أرض تركية إسلامية مهمة، حيث تبلغ مساحة أراضيها ١,٨٢٤,٤١٨ كيلومتر مربع، ويبلغ عدد سكانها الأتراك أكثر من ٣٥ مليون نسمة. بالإضافة إلى ذلك، يعيش الأويغور في المهجر، والذين يبلغ عددهم حوالي ٤ ملايين نسمة، في مختلف دول العالم، وخاصة في الجمهوريات التركية. إن أبناء الشعب التركستاني الذين تعرضوا لمختلف المجازر والإبادة الجماعية والاستيعاب والسياسات القمعية على مدى ٧٥ عامًا بسبب الاحتلال الصيني، أصبحوا الآن في صندوق مغلق معزولين تمامًا عن العالم ويواجهون خطر المحو من التاريخ.

إن الشعب التركستاني المسلم الذي يكافح من أجل البقاء في تركستان الشرقية لا يتمتع بحرية الفكر والتعبير، وحرية الصحافة والنشر، وخاصة حرية الدين؛ لم تكن موجودة أبدا من قبل. إن جميع وسائل الإعلام وأدوات البث والاتصالات في أيدي السلطات الصينية الشيوعية، وتستخدم فقط للدعاية للحزب الشيوعي الصيني والدولة الصينية. نحن في جمعية الصحافة والإعلام لتركستان الشرقية (وكالة أنباء تركستان الشرقية)، نتابع التطورات في تركستان الشرقية لحظة بلحظة، ونحاول التأكد من نشر الأخبار عنها. في واقع الأمر، على الرغم من الحصار الذي تفرضه الصين على المعلومات، فإننا نعمل بدقة شديدة لتحديد صحيح الأخبار من أكاذيبها. كما أننا نسعى جاهدين لتكون الأخبار متوافقة مع مبادئ الصحافة، حتى نكون المصدر الأول لأخبار تركستان الشرقية.

نهدف من خلال مصادرنا الإخبارية الموثوقة وبرامج التحليل والمجلات الشهرية إلى فضح جرائم السلطات الصينية الشيوعية ضد الإنسانية والادعاءات الكاذبة التي تستغلها للتغطية على جرائمها القمعية، وكذلك إعلام المجتمع الدولي بالإبادة الجماعية اللاإنسانية التي يتعرض لها شعب تركستان الشرقية اليوم.

ISTIQLAL

رئيس التحرير

بلال عزيزي

هيئة التحرير

د.عبدالوارث عبد الخالق

مريم عبدالملك

الإخراج الفني

مريم عبدالملك

الكاريكاتير

رضوى عادل

الإشراف

جمعية تركستان الشرقية

للصحافة والإعلام

العنوان

Kartaltepe Mah. Geçit
Sok. No: 6 Dükkan 2
Sefaköy Küçükçekmece
İSTANBUL

الإبادة الثقافية في تركستان الشرقية

محو ممنهج للهوية الأويغورية من خلال المدارس الداخلية التي تديرها الصين

لقد تكثفت الحملة الممنهجة التي تشنها الحكومة الصينية ضد الأويغور على مدى العقد الماضي، حيث تعمل «المدارس الداخلية» (معسكرات الاعتقال) التي تديرها الدولة في شينجيانغ (تركستان الشرقية) كأدوات للإبادة الثقافية. وفقًا لمقال نشرته Bitter Winter في ٥ سبتمبر، ورد أن أكثر من نصف مليون طفل من الأويغور مسجلون في المدارس الداخلية التي تديرها الدولة في شينجيانغ، حيث يتم استيعابهم قسراً في الثقافة الصينية الهان، وتجريدهم من لغتهم ودينهم وهويتهم.

إن القمع المستمر للأويغور له جذوره في تاريخ طويل من التهميش الثقافي.

منذ عام ٢٠١٤، وتحت ستار مكافحة «التطرف الديني»، صعد الحزب الشيوعي الصيني من حملته القمعية، مما أدى إلى احتجاز أكثر من مليون من الأويغور في معسكرات الاعتقال. وتمتد الحملة إلى ما هو أبعد من البالغين،

وتستهدف الأطفال الذين تركوا وراءهم. إن هؤلاء الأطفال، الذين يصنفون غالباً على أنهم من ذوي «الاحتياجات الخاصة»، يوضعون في مدارس داخلية تديرها الدولة ومصممة لقطع روابطهم الثقافية. تشير التقارير إلى أن هذه المدارس تطبق سياسة صارمة تعتمد على لغة الماندرين فقط، مع حظر اللغة الأويغورية. ويتحمل الأطفال الإيذاء البدني والعاطفي، بما في ذلك الضرب والعزلة، بينما يتم غرس أيديولوجية الدولة المؤيدة للصين والحزب الشيوعي في عقولهم. ويؤدي الانفصال عن أسرهم إلى تفاقم صدمتهم، مما يؤدي إلى فقدان الهوية الثقافية والتحدث بلغتهم الأم.

يسلط تحليل الخبراء الضوء على هذا النهج باعتباره «حملة منهجية لإعادة الهندسة الاجتماعية والإبادة الثقافية». وقد أعربت الأمم المتحدة عن قلقها إزاء الطبيعة التمييزية لهذه السياسات، مؤكدة على انتهاك حقوق الأطفال في التعليم والحياة الأسرية والهوية الثقافية. ومع تزايد عدد المدارس الداخلية بسرعة، يزعم المنتقدون أن هذه المؤسسات جزء من استراتيجية أوسع لتشكيل أطفال الأقليات بما يتوافق مع المعايير الثقافية للهان. تزعم الصين أنها تعمل على توسيع عدد المدارس الداخلية بهدف

تحسين الوصول إلى التعليم، وخاصة في المجتمعات الريفية النائية. لكن العائلات الأويغورية تقول إن مثل هذه المدارس هي أيضًا مؤسسات يتم إرسال الأطفال الذين تم احتجاز والديهم أو سجنهم، ضد رغبات الأسر.

الصين تصدر قرارًا ضد العقوبات الأمريكية على العمالة القسرية في تركستان الشرقية

منذ عام 2021، اتهمت الولايات المتحدة الصين بتنفيذ حملة «إبادة جماعية» ضد الأويغور في المنطقة.
اعتمدت الصين قرارًا يدين سلسلة من العقوبات الأمريكية ضد منطقة شينجيانغ (تركستان الشرقية التي تحتلها الصين وتسميها شينجيانغ) ويقدم الدعم للشركات المتضررة، حسبما ذكرت وسائل الإعلام الرسمية.
قدمت الولايات المتحدة قانون منع العمل القسري للأويغور، أو UFLPA، في عام 2022 بهدف ضمان عدم قيام الكيانات الأمريكية بتمويل العمل القسري بين الأقليات العرقية في المنطقة.
اعتبارًا من أغسطس من هذا العام، مُنع الأمريكيون من ممارسة الأعمال التجارية مع 73 شركة مدرجة في قائمة الكيانات المدرجة في القانون، على الرغم من وجود حظر أوسع على استيراد أي سلع يتم إنتاجها حتى جزئيًا من خلال عمالة الأويغور المستعبدة.
تُتهم جميع الشركات المدرجة في القائمة السوداء البالغ عددها 73 شركة إما بالعمل بشكل مباشر مع السلطات المحلية في منطقة شينجيانغ، حيث تعيش الأقلية المسلمة في الغالب، لتوظيف الأويغور المسجونين قسراً، أو الحصول على تمويل من الشركات المتورطة في ذلك.
وتشارك الشركات الخاضعة للعقوبات في صناعات مثل المنسوجات والملابس ومنتجات لوحات الطاقة ا لشمسية

القائمة على السيليكون.
وذكرت وكالة أنباء شينخوا يوم الثلاثاء أن القرار الصيني، الذي دخل حيز التنفيذ يوم الاثنين، يهدف إلى «كشف النية الشريرة الواضحة للولايات المتحدة في تنفيذ العقوبات ضد شينجيانغ أمام المجتمع الدولي وشعب الأويغور، للكشف عن قمع الولايات المتحدة لمؤسسات المنطقة وتقويضها للاستقرار الاجتماعي والتنمية في شينجيانغ».
وذكر القرار، بحسب وكالة شينخوا، أن «حقوق العمال من جميع المجموعات العرقية في شينجيانغ مضمونة وأن الناس يعيشون حياة متناغمة».
ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة، بإهمال هذه الحقائق وهذا التقدم، تشوه سمعة وضع حقوق الإنسان في شينجيانغ».
إن العقوبات الأحادية الجانب التي تفرضها الولايات المتحدة وتنفيذ الاختصاص القضائي الطويل الأمد تنتهك القانون الدولي وأخلاقيات العمل، وتقوض استقرار سلاسل الصناعة والتوريد العالمية، وتعطل النظام التجاري الدولي».
ووصفت وكالة الأنباء القرار بأنه «غير مبرر»، وحثت الولايات المتحدة على «استعادة بيئة السوق العادلة للشركات الخاضعة للعقوبات، وبيئة التنمية التي يمكن فيها لشعب شينجيانغ أن يسعى إلى حياة سعيدة، وبيئة اقتصادية وتجارية وسيادة القانون عادلة للمجتمع الدولي».
وبموجب القرار، يتم تشجيع الحكومات المحلية على مساعدة الشركات الخاضعة للعقوبات في توسيع أسواقها المحلية والدولية، والترويج لمنتجاتها، وتعزيز الابتكار، وتعزيز جاذبية العلامات التجارية للشركة، وفقًا لوكالة أنباء شينخوا.
منذ عام 2021، اتهمت الحكومة الأمريكية الصين بتنفيذ حملة «إبادة جماعية» ضد الأويغور وغيرهم من المسلمين في شينجيانغ، بما في ذلك تعقيم النساء، وحظر ممارسة الثقافة وسجن العديد من الأويغور في معسكرات اعتقال شديدة الحراسة.
يقول الأويغور الهاربون إنهم أجبروا على العمل لدى شركات صينية مقابل القليل من المال أو بدونه من أجل مغادرة المعسكرات.
تنفي بكين حدوث أي إبادة جماعية أو عبودية ودافعت عما تقول إنه برامج «تخفيف حدة الفقر» التي توفر التدريب على المهارات المهنية.
قال محامي حقوق الإنسان تنج بياو (Teng Biao): «لقد أحرجت هذه العقوبات المسؤولين الصينيين وأثرت على تصدير السلع الصينية».

لكن بياو أشار إلى أنه من غير المعتاد أن يأتي قرار يتعلق بالولايات المتحدة من حكومة إقليمية، وليس المؤتمر الشعبي الوطني في بكين.

يقول الخبير في الشؤون الصينية ريموند كو (Raymond Kuo) من مؤسسة راند، وهي مؤسسة بحثية مقرها واشنطن، إن أعضاء الحزب في شينجيانغ ربما يحاولون الحصول على دعم اقتصادي للصناعات الإقليمية من الحكومة المركزية. وقال: «الاقتصاد الصيني لا يسير على ما يرام في الوقت الحالي»

في الصورة: لقطة لوالدة إلهام توختي وهي تبكي في منزلها في بكين بعد أن اعتقلت الشرطة الصينية نجلها. 16 يناير 2014.

العالم المسجون بالمؤبد إلهام توختي لا يعلم بوفاة والدته

تلقت «مؤسسة أويغوريار» النرويجية، مؤخرًا، معلومات عن وفاة والدة البروفيسور إلهام توختي، الذي يقضي عقوبة السجن مدى الحياة في تركستان الشرقية التي تحتلها الصين وتسميها «شينجيانغ»، منذ حوالي عامين. وجاء في الرسالة أنه لم يتمكن من رؤية وجه والدته المتوفاة، ولم يتم إبلاغه حتى بوفاتها.

وتبين أنه في يوم الاعتقال، كانت والدته نسيبة خان تقيم في منزل إلهام توختي في بكين، وعادت إلى بلدتها آرتوش بعد وقت قصير من اعتقال نجلها. نسيبة خان، التي شهدت تكبيل يد فلذة كبدها بأم عينيها، ازدادت حالتها سوءًا بعد تفاقم حالتها الصحية من ضغط الدم وأمراض القلب التي كانت تعانيها. وبحسب عبد الولي أيوب، رئيس «مؤسسة أويغوريار»، فإن الوالدة، التي لم تجف دموعها منذ 10 سنوات، توفيت عن عمر يناهز 76 عاما مطلع عام 2022، بعد أن ابيضت

عيناها من الحزن بشكل كامل.
رفض موظف لجنة السكان في المجمع العائلي الذي تلقى مكالمتنا بشدة تقديم معلومات حول وفاتها. وقالت ضابطة أمن المنطقة، تم تشييع جنازة الوالدة نسيبة خان فقط بوجود أقاربها المقربين. وأصرت على أن تشييع الجنازة كان بسيطا وسلميا، وأكدت على عدم وجود مراقبة من الشرطة للعائلة المكلومة أو المستشفى أثناء الجنازة. كما أكدت أن إلهام توختي لم يسمح له بالمشاركة في الجنازة. وأعرب السيد يولواس، وهو شرطي سابق يعيش حاليا في السويد، عن مشاعره إزاء عدم قدرة إلهام توختي على حضور جنازة والدته.
السيد يولواس الذي ينظر إلى المشكلة من وجهة نظر علم النفس، يرى أنه على الرغم من أن خبر الوفاة مرير، إلا أن رؤية وجه المتوفى والاستماع إلى وصيته وتذكر صفاته والدعاء له ستخفف الألم في قلب صاحب المصيبة. وبنفس الطريقة فإن دعاء الأشخاص الذين يأتون لواجب العزاء يشفي جراح قلب المصاب. سماع خبر الوفاة متأخراً أو في موقف مفاجئ يضيف الحزن والشعور بالذنب إلى الشعور بالفراق، مما يجعل آلام المصاب أضعافا مضاعفة.

لذا يتهم السيد يولواس السلطات الصينية بعدم إبلاغ إلهام توختي بوفاة والدته باعتباره «عملا غير إنساني» ويعتبره عقوبة مفرطة. وأشار السيد يولواس إلى أن الديمقراطيات لديها طريقة لإضفاء طابع إنساني على السجناء من خلال السماح لأفراد الأسرة المباشرين بزيارة عائلاتهم عند وفات أقربائهم، حيث تهدف قوانين السجون إلى تغيير سلوك السجناء. ولأن قوانين السجون في الدول الديكتاتورية والاستعمارية تهدف إلى تدمير السجين نفسياً وجسدياً، فإن مثل هذه الرحمة الإنسانية للسجناء ليست ضرورية، وهم يعتبرون هذه الفترة فرصة لمضاعفة عقابهم.

نائبة يابانية من أصل أويغوري تدعو إلى اتخاذ موقف أكثر صرامة تجاه الصين

حثت أول نائبة يابانية من أصل أويغوري بلادها على اتخاذ موقف أقوى بشأن سجل حقوق الإنسان في الصين، بينما دعت أيضًا إلى تعزيز موقف الدفاع ردًا على الحزم العسكري المتزايد لبكين في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

عرفيه إيري، المولودة في اليابان لأبوين من أصل أويغوري وأوزبكي، انتُخبت لعضوية مجلس النواب الياباني في عام 2023 ممثلة عن منطقة خارج طوكيو مباشرة. كانت قد تلقت تعليمها جزئيًا في الخارج، بما في ذلك في الصين والولايات المتحدة، وعملت في بنك اليابان والأمم المتحدة.

يأتي ظهور إيري كعضوة برلمانية ذات خلفية متنوعة في الوقت الذي تكافح فيه البلاد تحديات ديموغرافية، بما في ذلك انخفاض معدل الخصوبة وشيخوخة السكان بسرعة، كل ذلك مع الحفاظ على سياسات الهجرة واللجوء الصارمة مقارنة ببعض الدول الغربية. وقالت إنها تريد أن تظهر للناس في الداخل والخارج أن هناك أشكالاً متنوعة من اليابانيين.

وفي مقابلة حديثة مع صحيفة نيكي آسيا في سيدني، حيث شاركت في حوار سيدني الذي استضافه معهد السياسة الاستراتيجية الأسترالي، لم تتردد في توجيه انتقادات لاذعة، قائلة إن اليابان يجب أن تكثف استجابتها لما أسمته «انتهاكات حقوق الإنسان الصارخة» من قبل الصين في (تركستان الشرقية التي تحتلها الصين وتسميها شينجيانغ في أقصى الشمال الغربي).

وقالت إن اليابان لم تحذو حذو بعض الدول الغربية في الاعتراف بالوضع في شينجيانغ إما كإبادة جماعية أو جريمة ضد الإنسانية. كما أعربت عن خيبة أملها إزاء ما تراه استجابة فاترة من البرلمان الياباني.

وقالت إيري، عضو الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم، إن العديد من الدول التي تربطها علاقات اقتصادية وتجارية مع الصين، بما في ذلك اليابان، تجد أنه «من غير الملائم ... الاعتراف بأنها تتعامل مع منتهك لحقوق الإنسان». وأضافت: لم يتم الكشف عن مثل هذا القدر من الأدلة على أي إبادة جماعية أخرى جارية في الوقت الفعلي حيث كان انتهاك حقوق الإنسان ممنهجا ومستمراً.

لقد أقر الكونجرس الأمريكي

والبرلمانات في المملكة المتحدة وكندا وليتوانيا وهولندا وفرنسا اقتراحات بإعلان الإبادة الجماعية في شينجيانغ، لكن الهيئة التشريعية في اليابان توقفت عن ذلك. دعا مجلس النواب، في قرار صدر عام 2022، الحكومة إلى جمع المعلومات من أجل تحديد النطاق الكامل لهذا الوضع الخطير لحقوق الإنسان في شينجيانغ ومناطق أخرى من الصين. في أحدث كتاب دبلوماسي لها نُشر هذا العام، قالت وزارة الخارجية اليابانية إن البلاد أعربت بشكل مباشر عن «قلقها الشديد» بشأن حقوق الإنسان في الصين - بما في ذلك شينجيانغ وهونج كونج - للحكومة الصينية من خلال القمم واجتماعات وزراء الخارجية. كما قالت إن اليابان انضمت إلى 50 دولة أخرى في أكتوبر من العام الماضي في بيان للأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان في شينجيانغ. وذكر ذلك على وجه التحديد تقريرًا للأمم المتحدة لعام 2022 بشأن شينجيانغ وجد أن تصرفات الصين «قد تشكل جرائم دولية، وخاصة الجرائم ضد الإنسانية».

واتهمت منظمات حقوق الإنسان والحكومات الأجنبية الصين بارتكاب انتهاكات واسعة النطاق ضد الأويغور وغيرهم من الشعوب ذات الأغلبية المسلمة منذ تنفيذ ما أسمته بكين حملة لمكافحة الإرهاب قبل عقد من الزمان. وتصاعد الضغط في عام 2017، عندما تم تحديد معسكرات الاعتقال للاحتجاز الجماعي. ونفت الصين باستمرار أي انتهاكات، ووصف وزير الخارجية وانغ يي مزاعم الإبادة الجماعية بأنها «سخيفة تمامًا».

كما انتقدت إيري، التي تبلغ من

العمر 36 عامًا، الصين بشأن أمنها الإقليمي وموقفها العسكري.
وقد تميز ذلك بغارات جوية متكررة فوق مضيق تايوان ومناورات بحرية خطيرة في بحر الصين الجنوبي.
انتهكت طائرة مراقبة صينية المجال الجوي الياباني لأول مرة الشهر الماضي، مما أجبر طوكيو على نشر طائرات مقاتلة بسرعة ردًا على ذلك.
وقالت إيري إن اليابان بحاجة إلى أن تكون «يقظة باستمرار» لمواجهة ما أسمته «التهديدات الواضحة للنظام الدولي القائم على القواعد» بمرونة.
وزعمت أن اليابان لابد أن تزيد من الإنفاق الدفاعي وتحديث «دستورها السلبي للغاية» بحيث يذكر صراحة دور قوات الدفاع الذاتي، وهي القوة العسكرية الفعلية للبلاد.
وقالت إن استعدادات الأمن القومي في اليابان لابد وأن تتعزز لتتناسب مع يقظتها في مواجهة الزلازل والتسونامي. وأضافت: «إذا كان هناك خطر فردي بأن يحدث شيء ما لترابنا وبحارنا، فيتعين علينا أن نستعد له».
ولم ترد السفارة الصينية في أستراليا بحلول وقت النشر بعد أن طلبت صحيفة نيكي رد فعل على تعليقات إيري.
ولم تعدل اليابان دستورها منذ أن تم إقراره تحت الاحتلال العسكري الأميركي في عام 1947، بعد عامين من انتهاء الحرب العالمية الثانية.
وفي قلب الوثيقة المادة التاسعة، التي تنبذ الحرب وتحظر على اليابان الاحتفاظ بقوات برية أو بحرية أو جوية.
وفي السنوات الأخيرة، دفع الحزب الليبرالي الديمقراطي نحو إجراء تغييرات دستورية، بما في ذلك اقتراح بالاعتراف رسميا بقوات الدفاع الذاتي في الوثيقة. ولكن التحركات لتعديل الوثيقة أدت إلى انقسام الرأي العام.
وقالت إيري: «أجدها حجة قديمة جدًا منتهية صلاحيتها في مجال الأمن الوطني الدولي الحالي، حيث لا نزال نناقش ما إذا كان بإمكاننا الدفاع عن أنفسنا إذا تعرضنا للهجوم». يجب تمرير هذا النوع من المراجعة بسرعة».
قالت إيري: إن اليابان، كونها أقوى اقتصاد ديمقراطي في آسيا، جنبًا إلى جنب مع «التفاهم الوثيق» للصين بسبب القرب الجغرافي والتفاعلات الطويلة عبر التاريخ، يمكن أن توفر رؤى قيمة لحلفائها الغربيين.
على الرغم من أن اليابان لديها معاهدة أمنية استمرت عقودًا مع الولايات المتحدة وتقع تحت ما يسمى بالمظلة النووية للبلاد، إلا أنها تسعى إلى توسيع التعاون الدفاعي مع دول أخرى.

الإحباط يتعمق بعد عامين من صدور تقرير الأمم المتحدة بشأن انتهاكات الصين

تستغل منظمات حقوق الإنسان والأمم المتحدة الذكرى السنوية الثانية لتقرير تاريخي للأمم المتحدة يوم السبت للدعوة إلى اتخاذ إجراءات بشأن الوثيقة التي قالت إن الصين ارتكبت جرائم ضد الإنسانية في منطقة شينجيانغ. (تركستان الشرقية التي تحتلها الصين منذ 1949م وتسميها شينجيانغ)

أصدرت ميشيل باشيليت المفوضة السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان التقرير في 31 أغسطس آب 2022، قبل دقائق فقط من انتهاء فترة ولايتها التي استمرت أربع سنوات. في ذلك الوقت، السيد يالقون أولويول كان يملؤه الأمل

في والده الذي اختفى في عام 2018.

ولكن بدلاً من ذلك، تلقى لاحقًا أنباءً تفيد بأن والده حُكم عليه بالسجن لمدة 16 عامًا، في خطوة يعتقد يالقون أولويول أنها مرتبطة بهويته كأويغور - وهم شعب أغلبهم مسلمون، وتقول منظمات حقوق الإنسان والحكومة الأمريكية إنها تخضع لقمع واسع النطاق من قبل بكين.

«كنت سعيدًا جدًا عندما صدر التقرير. لكنني الآن أشعر وكأنني (محبط)، نعم، لقد أصدرتم تقريرًا، ولكن ماذا في ذلك؟ لم تتحسن حياتي. على العكس من ذلك، لقد أصبحت أسوأ»، قال الباحث البالغ من العمر 30 عامًا، والذي يعيش في اسطنبول، لرويترز في يوم الجمعة.

وقد أنكرت الصين بشدة أي انتهاكات في شينجيانغ (تركستان الشرقية) وأصدرت ردًا من 131 صفحة على التقرير يدافع عن سجلها. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية لين جيان هذا الأسبوع إن الصين تحمي حقوق جميع المجموعات العرقية بشكل كامل.

يعتبر يالقون أولويول جزءًا من مجموعة متنامية من المدافعين عن حقوق الإنسان المحبطين بسبب ما يقولون إنه فشل أمام الصين في تنفيذ توصيات تقرير الأمم المتحدة، بما في ذلك الدعوة إلى اتخاذ خطوات سريعة للإفراج عن المعتقلين تعسفيًا في معسكرات وسجون شينجيانغ.

ويطلب هو وآخرون من المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان فولكر تورك تكثيف الضغوط على الصين بعد أشهر من التبادلات التفصيلية مع بكين بشأن سجلها.

وقال يالقون أولويول، الذي نشر أيضًا مخاوفه على منصة X، «إن القول بأننا نتعامل مع الصين لم يكن كافيًا»، وقال إنه أثار هذه المخاوف مع تورك.

كان المدافع البارز عن حقوق الإنسان كينيث روث أكثر حدة، ووصف نهج ترك تجاه الصين بأنه «خجول»، على منصة X.

وقال تقرير 2022 إن مدى الاحتجاز التعسفي والتمييزي للأويغور وغيرهم من المسلمين في منطقة شينجيانغ قد يكون جريمة دولية.

وقال فولكر تورك، المحامي السابق الذي أصبح مفوضًا ساميًا بعد إصدار التقرير، في ذلك الوقت إنه يقف إلى جانب الوثيقة. ومنذ ذلك الحين، دعا مرارًا وتكرارًا إلى اتخاذ إجراءات من جانب الصين.

وقال مكتبه هذا الأسبوع إن «العديد من القوانين والسياسات الإشكالية

لا تـزال قائمـة» فـي شـينجيانغ وحـث السـلطات علـى إجـراء مراجعـة كاملـة. وقالـت المتحدثـة باسـم حقـوق الإنسـان فـي الأمـم المتحـدة رافينـا شامداسـاني للصحفييـن: «هنـاك الكثيـر ممـا هـو مرغـوب فيـه، ولهـذا السـبب نحتـاج إلـى الاسـتمرار فـي العمـل معهـم، للمشـاركة، لمعرفـة أيـن يمكننـا تحقيـق بعـض التقـدم». ويقـول أنصـار فولكـر تـورك، إنـه يحقـق التـوازن بيـن النقـد العـام والمشـاركة الخاصـة التـي قـد تسـفر عـن إصلاحـات. لكـن آخريـن يريـدون المزيـد.

وقالـت مايـا وانـج، المديـرة المسـاعدة فـي مكتـب الصيـن في هيومـن رايتس ووتـش، التـي دعـت أيضًـا الـدول إلـى اتخـاذ إجـراءات فـي اجتمـاع مجلـس حقـوق الإنسـان التابـع للأمـم المتحـدة فـي جنيـف فـي سـبتمبر/أيلول: «يحتـاج المكتـب إلـى إصـدار تحديـث بشـأن الوضـع الحالـي فـي شـينجيانغ وتقديـم خطـة عمـل ملموسـة لمحاسـبة المسـؤولين الصينييـن».

نائل أولباق.. لا ينبغي للحكومة التركية أن تدعم الصين في بناء طريق الحرير الجديد!

في تصريح صحفي صدر مؤخرًا، أكد رئيس مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركي، نائل أولباق (Nail Olpak) ، على أن الصين تستخدم مشروع «حزام واحد وطريق واحد» للإضرار بصادرات تركيا والاقتصاد التركي. في 18 سبتمبر، أدلى رئيس مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركية، نائل أولباق، ببيان لصحيفة ekonomik.com الإلكترونية حول العلاقات التجارية بين تركيا والصين. وحذر الشعب التركي من الصين.

وفي بيانه، تتجه الصين، التي استثمرت ما بين 50 إلى 60 مليار دولار في بناء «حزام واحد وطريق واحد» حتى الآن، من شحن البضائع إلى السوق الأوروبية عن طريق البحر إلى نقل البضائع عن طريق السكك الحديدية التي تمر عبر تركيا. وشدد على أن الصين تحاول أن تقتصر المسافة من 40 -45 إلى 8-7 أيام.

وفي بيانه، قال السيد نائل أولباق إن أوروبا هي أكبر سوق لتركيا، وإذا تم تنفيذ مشروع «حزام واحد وطريق واحد» الصيني، فسوف يتسبب في

أضرار كبيرة للاقتصاد التركي. وأكد على أن الشاحنات المغادرة من غازي عنتاب، وهي أكبر مقاطعة لدينا لتصدير البضائع إلى أوروبا، ستصل إلى أمستردام في غضون 3-4 أيام. وإذا وصل القطار الصيني خلال ثمانية أيام، فإننا نواجه خطر خسارة أسواقنا. عندما ندعم مبادرة الحزام والطريق، يجب أن نعرف ما الذي ندعمه. لأن الصين سوف تسرق أسواقنا الأوروبية. لذلك علينا أن ننظر إلى المشروع من وجهة النظر هذه!

وذكر أنه أعد تقريرين بهذا الشأن، وقال: «لقد أعددنا تقريرين بهذا الخصوص لمجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركي. نحن بحاجة إلى تحليل الأمر بشكل صحيح أولا. إذا استخدمنا عقولنا يمكننا تحويل هذه المسألة إلى فرصة. لقد أصبحت الصين الآن أكبر شريك تجاري لنا. ولكن هناك خللاً كبيراً في التوازن التجاري مع الصين. علينا أن نوازن ذلك.»

حسب المعلومات الواردة إلينا، فإن حجم التبادل التجاري بين تركيا والصين في عام 2023 بلغ 44 مليار دولار. ولكن، لم تصدر تركيا سوى بضائع بقيمة أربعة مليارات دولار إلى الصين، مما يعني أن تركيا في وضع سلبي في العلاقة التجارية بين البلدين. ويرى الخبراء أن هذا الخلل سيتفاقم إذا بدأت حركة المرور الرسمية على خط السكة الحديد «حزام واحد». في مثل هذا الوقت، كيف ينبغي لنا أن نفهم أن السيد نائل أولباق، رئيس مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركي، الذي يضم في عضويته 97 شركة تصدير، يصدر مثل هذا التصريح؟ إذا تحقق «مشروع طريق الحرير الجديد» الصيني، فكيف سيؤثر على تركيا؟ وعبر السيد مَولان تنغريقوت، طالب دكتوراه في العلاقات الدولية بجامعة ابن خلدون بإسطنبول، عن آرائه في هذا الشأن وقال: «إن العلاقة بين تركيا والصين علاقة معقدة. ولا يمكن مقارنة علاقات الصين مع دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. الأول هو أن تركيا كانت دائماً قريبة من الدول الأوروبية من حيث التجارة والأمن؛ والثاني هو مشكلة الأويغور.

وبحسب السيد مَولان تنغريقوت، فإن أسباب هذا التصريح القاسي لرئيس مجلس التجارة الخارجية التركي السيد نائل أولباق تتعلق بالعديد من المجالات. مع ذلك، فإن استثمار الصين في تركيا في إطار «طريق الحرير الجديد» يعتبر صغير جدًا مقارنة بدول آسيا الوسطى الأخرى ودول أخرى. ولهذا السبب قامت تركيا مؤخراً بتعديل سياستها الخارجية. وهذا يلعب دورًا مهمًا في تطوير العلاقات مع الصين. وتحدث عن النقاط التي تؤكد عليها

الحكومة التركية في هذا الصدد: «الأول هو زيادة الاستثمار في تركيا، والثاني هو شراء المزيد من البضائع من تركيا، والثالث هو ربط الممر الأوسط لتركيا بطريق الحرير الصيني. وعلى الرغم من توقيع العديد من الاتفاقيات بين تركيا والصين، إلا أنه لم يتم تنفيذ سوى القليل منها. وإذا استمر الوضع الحالي فإن تركيا ستفقد أفضليتها، كما جاء في البيان. وحتى عندما يتعلق الأمر بقضية الأويغور، سينفذ ما تقوله الصين. ولن يستفيد الأويغور أيضًا. لذلك أعتقد أنه من المهم بالنسبة لتركيا أن تظهر للعالم أنها تنتهج سياسة خارجية مستقلة، وأن ما تقوله القوى الكبرى لن يكون القول الفاصل على الدوام.

وقال السيد حامدخان كوكتورك، الرئيس السابق لـ « وقف تركستان الشرقية»، والذي كان يراقب عن كثب سياسة تركيا تجاه الصين لسنوات عديدة، إن «بناء طريق الحرير الجديد» سيسبب ضررًا كبيرًا للاقتصاد التركي، وهذا التصريح مهم جدا في تحذير الحكومة التركية والشعب التركي من التهديد الصيني.

ويؤكد الخبراء أن تركيا دولة ذات نظام ديمقراطي يتبنى القيم الغربية، وبالتالي فإن علاقاتها مع الصين الاستبدادية لن تصل أبدا إلى المستوى الذي تريده الصين.

سجن 02 معلمًا في المدارس الابتدائية في كاشغر

صرح أحد المغتربين من كاشغر بأن المعلمة في المدرسة الابتدائية في قريته وهي باشا غول بختي ، اتُهمت بـ «التطرف الديني» لمجرد أن لديها تاريخًا بارتداء الخمار على رأسها. وفي سياق المقابلة الهاتفية لمراسلنا، تبين أن باشا غول تم الحكم عليها بالسجن لمدة ست سنوات ونصف في عام 2018 وأنهت عقوبتها مؤخراً، ولا يزال 20 معلماً تم اعتقالهم مع باشا غول يقضون محكوميتهم.

وعثر المغترب على صورة باشاغول بختي من «ملفات شرطة مدينة كاشغر القديمة»، وقام بالتحقيق في سبب اعتقاله عبر القنوات ذات الصلة. ونتيجة لذلك، علم أن باشا غول، إلى جانب أكثر من 20 من زملائها المعلمين، متهمون بالتطرف الديني وحكم عليهم بالسجن لمدد متفاوتة من 7 سنوات إلى 15 سنة. وجاء في وثائق الشرطة أن باشا غول بختي اعتقلت في 26 يوليو 2017، وهي محتجزة منذ عام 2018 في الغرفة رقم 408 بالمبنى C في معسكرا اعتقال المسمى»المركز التعليمي الجديد».

وأشارت الوثيقة أيضًا إلى أنه تم الإبلاغ عن «جريمة» باشا غول من خلال نظام إبلاغ تلقائي عبر الإنترنت يسمى Universal Platform. ويشير الملف أيضًا إلى أن باشا غول كانت تعمل مدرسة في مدرسة القرية العاشرة الابتدائية في تاشمليق. اتصلنا أولاً بمكتب أمن المدرسة لمعرفة وضع باشا غول الحالي. قال المسؤول إنه جديد في الوظيفة ولم يجب على أسئلتنا.

وبحسب المغتربين، فقد شاركت باشا غول بختي في حفل شاي للسيدات نظمته زميلاتها في القرية، ولم يكن هناك أي نقاش حول أي موضوعات سوى دردشة الحياة اليومية. إلا أن حفل الشاي حسب العرف والعادة كان يبدأ بإلقاء التحية على بعضهن البعض وينتهي بالدعاء. حفل الشاي الذي استمر حتى عامي 2014 و2015، اعتبر في عام 2017 بمثابة «تجمع غير قانوني» و»نشر «للتطرف الديني»، وتم اعتقال مشتركي حفل الشاي واستجوابهم وحكم على معظمهم بمدد مختلفة.

في الصورة: تم الاعتقال والحكم بالسجن على العديد من المعلمين والشباب، بما في ذلك السيدة باشا غول بختي، وهي معلمة في مدرسة ابتدائية، في بلدة تاشمليق، محافظة بلدة القديمة، ولاية كاشغر في تركستان الشرقية التي تحتلها الصين منذ 1949م وتسميها «شينجيانغ».

وأكد ضابط في مركز شرطة تاشمليق تلقى مكالمتنا أن باشا غول بختي سجنت مع أكثر من 20 زميلًا من مدرسة إعدادية والعديد من المدارس الابتدائية في تاشمليق. وأشار الضابط إلى سبب الحكم على باشاغول بأن المشاعر الدينية لديها كانت «شديدة بشكل خاص».

وقال ضباط من مركز الشرطة أيضًا إنه بعد رفع القضية ضد باشا غول بختي، لم يتم احتجاز النساء في حفل الشاي الذي حضرته فحسب، بل أيضًا أفراد أسرهن وأقاربهن والتحقيق معهم. وفي هذه العملية، تم اعتقال الكثير من الرجال مثل توختي حاجي بكري، وتورغونجان، ومحمد أمين، الذين رتبوا مكانًا لاجتماع هؤلاء النساء. تم التأكد أن الحكم على هؤلاء كان بين 6 و 15 سنة.

وتبين أن النساء اللاتي شاركن في حفل الشاي مع باشا غول بختي، اللاتي كنَّ يرتدين الخمار على رؤوسهن، اعترفن بـ «خطيئتهن» خلال «الحملة ضد التطرف الديني» وتخلين عن خمارهن، لكن تم اعتقالهن مرة أخرى في عام 2017.

أسر الأويغور المختفين تطالب المجتمع الدولي

بتشديد الضغوط على الصين

أدلى وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن بتصريح في 30 أغسطس/آب، بمناسبة «اليوم العالمي للاختفاء القسري». وجاء في البيان: «اليوم نتذكر ضحايا الاختفاء القسري حول العالم». ومن بين هؤلاء أفراد الشعوب الدينية والعرقية والمحامين والناشطين وغيرهم ممن اختفوا على يد السلطات الصين «.

في كل عام منذ عام 2010، في 30 أغسطس، يتم إحياء ذكرى الأشخاص الذين اختفوا على يد الأنظمة الديكتاتورية، وقد أصدرت منظمات حقوق الإنسان الدولية مثل الأمم المتحدة وهيومن رايتس ووتش وغيرها من المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان بيانات خاصة بهذا الشأن. وفي بيان صادر عن الأمم المتحدة، فإن الأنظمة التي ترتكب جريمة «الاختفاء القسري» لا تضر الأشخاص المختفين فحسب، بل تتسبب أضرارا جسيمة لعائلاتهم أيضًا.

كما أصدرت هيومن رايتس ووتش بيانًا مكتوبًا على وسائل التواصل الاجتماعي الرسمية، بالإضافة إلى شهادات فيديو من الأويغور الذين اختفت عائلاتهم. وأكدوا في منشورهم أنه قد مر عامان منذ أن أصدرت الأمم المتحدة تقريرها بأن «الحكومة الصينية ترتكب جرائم ضد الإنسانية ضد الأويغور»، لكن الحكومة الصينية تواصل ارتكاب جرائم ضد الإنسانية ضد الأويغور وغيرهم من المسلمين الأتراك.

الأستاذة وعالمة الفولكلور الأويغوري المشهورة عالميًا راحله داود هي واحدة من الأشخاص الذين اختفوا، وقد غادرت لحضور مؤتمر في بكين في نهاية عام 2017 ولم يتم العثور عليها منذ ذلك الحين. وفي سبتمبر 2023، تم الكشف عن أن الحكومة الصينية حكمت عليها بالسجن المؤبد بتهمتي «الفتنة» و«تقويض الأمن القومي».

وشهدت عقيده بولات، ابنة راحله داود، التي تعيش في الولايات المتحدة، لإذاعتنا حول احتجاز والدتها لمدة ست سنوات. وقالت إن جدتها (والدة راحله داود) التي كانت تحلم بلقاء ابنتها منذ ست سنوات، توفيت مؤخرا دون أن تتمكن من رؤية ابنتها، ووالدتها راحله داود أيضا تعاني في السجن منذ ست سنوات دون رؤيتها ابنتها عقيده، ولا يمكنها قبول مأساة هذه الأجيال الثلاثة.

بمناسبة اليوم العالمي للاختفاء القسري، شارك العديد من الأويغور في الشتات شهاداتهم عن عائلاتهم المختفية على وسائل التواصل الاجتماعي.

وبحسب المعلومات التي نشرتها

صهيبة سايرام أوغلي، التي تعيش في الولايات المتحدة، فقد اعتقلت الشرطة المحلية شقيقها قدوس جان عبد الوالي في 12 يوليو 2024 عند نقطة تفتيش في طريق العودة من غولجا إلى بورتالا. وروت صهيبة في مقابلة مع الإذاعة بالتفصيل متى وأين تم القبض على شقيقها، وأين تم نقله لاحقا، وقدمت آخر المعلومات التي لديها عن شقيقها. وأكدت محطتنا الإذاعية في نشراتها السابقة أن قدوس جان حكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات وأربعة أشهر في محكمة مدينة قومول المتوسطة في شهر مايو من هذا العام.

خلال مقابلتنا، وصفت عقيده وصهيبة كيف تغيرت حياتهما تمامًا بعد اختطاف أفراد عائلتهما. وكان واضحاً من تصريحاتهما أنهما تعيشان تحت ضغط نفسي شديد جداً. كما أعربا عن رغبتهما في أن تقوم الحكومات ومنظمات حقوق الإنسان الدولية بتوجيه ضغوط أقوى للصين، ولم شملهم مع أفراد الأسرة المختطفين قريبًا.

وفي ختام تصريحه، دعا وزير الخارجية أنتوني بلينكن العالم إلى التكاتف لإنهاء «حالات الاختفاء القسري» التي تسببها دول مثل الصين وروسيا وسوريا، ومحاسبة مرتكبيها، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمواطنين وجميع الناس.

Kenjek

العذاب الصامت..
عقد من الإبادة الجماعية للأويغور

منذ احتلال الصين الشيوعية لتركستان الشرقية عام 1949، فُرضت سياسات منهجية من الاستيعاب القسري والقمع على المسلمين الأويغور وغيرهم من الشعوب التركية. لقد تم انتهاك حقوق الأويغور والكازاخ والقرغيز وغيرهم من المسلمين بشكل مستمر، وتم تجريدهم من حرياتهم الإنسامية وقمع ممارساتهم الدينية.
على مر السنين، اشتد هذ القمع، وبلغ ذروته بالإبادة الجماعية منذ عام 2014 فصاعدًا. كانت مبادرة الحزام والطريق التي أطلقها الحزب الشيوعي الصيني، والتي تهدف إلى توسيع هيمنته الاقتصادية، مبررًا أساسيًا للقضاء على المسلمين الأويغور. وباعتبار تركستان الشرقية مركز عبور حاسم للممرات الاقتصادية لمبادرة الحزام والطريق من الصين إلى آسيا الوسطى والشرق الأوسط وأوروبا، تعرض شعب تركستان الشرقية لاستيعاب منهجي وإبادة جماعية كجزء من خطة الحزب الشيوعي الصيني لإضفاء الطابع

الصيني على المنطقة بالكامل والقضاء على الوجود الأويغوري. وبموجب هذه السياسة، تم إنشاء معسكرات اعتقال، حيث تم سجن الأويغور بأعداد كبيرة. وتحت ذرائع مختلفة، احتجزت الحكومة الصينية ملايين الأويغور المسلمين وغيرهم من الشعوب المسلمة في هذه المعسكرات، وأجبرتهم على التخلي عن إيمانهم وهويتهم الثقافية مع إخضاعهم لتلقين سياسي مكثف. وقد وثقت التقارير الواردة من وسائل الإعلام الدولية وشهادات الناجين التلاعب الواسع النطاق والتعذيب والاعتداء الجنسي وغير ذلك من أشكال الاستغلال المصممة لكسر معنويات المعتقلين جسديًا وعقليًا. كما نفذت السلطات الصينية تدابير تحديد النسل القسري والتعقيم على نساء الأويغور للحد من النمو السكاني. كما تم نقل العديد من شباب الأويغور قسراً إلى المقاطعات الصينية للعمل بالسخرة في المصانع. علاوة على ذلك، يهدف الحزب الشيوعي الصيني إلى محو الإسلام من حياة الأويغور، وتجريم جميع الممارسات الإسلامية واستخدامها كذرائع لاحتجاز الأويغور.

مع وصولنا إلى عام 2024، يصادف مرور عقد من الزمان منذ بدأت الحكومة الصينية رسميًا سياسة الإبادة الجماعية ضد الأويغور في عام 2014. وعلى مدى هذه السنوات العشر، واجه الأويغور أشد أنواع انتهاكات حقوق الإنسان خطورة منذ الحرب العالمية الثانية، بما في ذلك سجن الملايين، والفصل القسري للأسر، والتعقيم، والزواج القسري، والعمل القسري، والقيود المفروضة على اللغة والثقافة الأويغورية، وتجريم الممارسات الدينية، وتدمير منازل الأويغور التقليدية والمساجد والمقابر. تقدم هذه المقالة لمحة موجزة عن الجوانب المختلفة للإبادة الجماعية للأويغور على مدى العقد الماضي.

نشأة الإبادة الجماعية

لقد زرعت بذور الإبادة الجماعية للأويغور قبل عام 2014 بوقت طويل. كان احتلال الحزب الشيوعي الصيني لتركستان الشرقية في عام 1949 بمثابة بداية حملة لا هوادة فيها لقمع ثقافة الأويغور ودينهم وهويتهم. وأصبحت تركستان الشرقية، التي أعيدت تسميتها بشينجيانغ، والتي تعني «الحدود الجديدة»، نقطة محورية للسياسات التوسعية الصينية. ساء الوضع في عام 2014 مع إطلاق حملة «الضرب بقوة»، والتي أدت إلى إنشاء معسكرات الاعتقال والعمل القسري وأشكال أخرى من الاضطهاد.

معسكرات الاعتقال: مركز الفظائع

بلغ بناء هذه المعسكرات ذروته في عام 2017، حيث تم احتجاز ملايين الأويغور وغيرهم من المسلمين تحت ذرائع مختلفة. وتشبه هذه المعسكرات المحاطة بالأسوار العالية وأبراج المراقبة والحراس المسلحين السجون أكثر من كونها مرافق تعليمية. وتكشف شهادات الناجين عن حقائق مروعة. بينما اعترفت الحكومة الصينية بوجود هذه المعسكرات، إلا أنها لم تكشف عن عدد المعتقلين. ومع ذلك، في أغسطس/آب 2018، ذكرت لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري أن لديها معلومات موثوقة تشير إلى احتجاز مليون إلى 3 ملايين من الأويغور في هذه المعسكرات. وقد روى الناجون مثل جولبهار خاطب حاجي كيف عوقب المعتقلون الذين تم القبض عليهم وهم يتحدثون الأويغورية بالحبس على «كراسي النمر» لمدة تصل إلى 72 ساعة. وشهدت ناجية أخرى، قلب النور صديق، عمليات اغتصاب جماعي وحقن قسرية قطعت الدورة الشهرية.

وصفت تورسون آي ضياء الدين ،

التي تحدثت في قمة الحرية الدينية الدولية، العيش في خوف دائم، قائلة: «كانت أصوات الصراخ والبكاء تملأ الهواء دائمًا؛ كنا نخشى أن يأتي دورنا بعد ذلك». تعرضت تورسون آي ضياء الدين وغيرها من نساء الأويغور للاعتداء الجنسي الممنهج من قبل حراس المعسكر. وتتذكر بوضوح: «ذات مرة، اغتصبني ثلاثة ضباط شرطة من الهان، تحت إشراف رجل يرتدي بدلة وقناعًا، أنا وامرأة شابة أخرى.

كانت مثل هذه الوحشية منتشرة على نطاق واسع؛ كانت النساء أحيانًا يعدن وهُنَّ على وشك الموت أو لم يكن يعدن على الإطلاق». ومن الأمثلة الأخرى مُيسَّر محيدمو، وهي امرأة أويغورية اعتقلت في مارس/آذار 2017 لأنها درست اللغة العربية في مصر في شبابها. ولم يرها زوجها، صادرجان أيوب، وأطفالهما الثلاثة منذ ذلك الحين.

العمل القسري: استعباد المسلمين الأويغور

العمل القسري هو ركيزة أخرى من ركائز الإبادة الجماعية للأويغور. وتحت ستار نقل «العمالة الزائدة»، أنشأت السلطات الصينية نظام عمل قسري واسع النطاق من خلال نقل الشباب الأويغور إلى المقاطعات الصينية. في عام 2020، تم نقل أكثر من 80 ألف أويغور قسراً إلى المصانع في جميع أنحاء الصين، حيث واجهوا تهديدات بالاحتجاز وساعات العمل المفرطة والمراقبة المستمرة. وتتراوح المنتجات المصنوعة من خلال العمل القسري للأويغور من الإلكترونيات إلى المنسوجات، مما يورط العديد من العلامات التجارية العالمية. ويمتد هذا النظام حتى إلى قطاع التعدين، حيث يُجبر الأويغور على العمل في ظل ظروف مروعة. وكشف تقرير صادر عن مؤسسة C4ADS البحثية ومقرها الولايات المتحدة أن شركات أمريكية كبرى تحصل بشكل غير مباشر على الذهب المرتبط بالعمل القسري من مناجم في تركستان الشرقية. ومن خلال استغلال العمالة الأويغورية لتغذية طموحاتها الاقتصادية، حولت السلطات الصينية الإبادة الجماعية إلى مشروع مربح.

بيع الأعضاء «الحلال» المزعوم

إن أحد أكثر جوانب الإبادة الجماعية التي تعرض لها الأويغور هو حصاد الأعضاء القسري. وقد وثقت التقارير منذ عام 2000 عمليات شراء الأعضاء بموافقة الدولة من السجناء في الصين. ومع إنشاء معسكرات الاعتقال، أصبح الأويغور المصدر الرئيسي للأعضاء. وذكرت جولبهار جليل، ضالتي أمضت 16 شهرًا في

مركز احتجاز في أورومتشي، أن جميع المعتقلين خضعوا لفحوصات طبية عامة. وكان مركز الاحتجاز يحتوي على مستشفى كبير حيث يتم فحص المعتقلين أسبوعيًا. ولم تعد العديد من النساء أبدًا بعد إخراجهن من زنازينهن. وأفادت ناجيات أخريات، بما في ذلك ميهريجول تورسون، وزمرت داود، وعمر بيك علي، بوقوع حوادث مماثلة.

لا يتم إعادة جثث الأويغور المتوفين إلى أسرهم بل يتم حرقها تحت إشراف الشرطة. وقد تم فتح ممرات خاصة في المطارات في مناطق مثل كاشغر لتسهيل نقل الأعضاء. روى أنور توختي، وهو جراح سابق من تركستان الشرقية، كيف أُمر بإزالة أعضاء من سجين حي. وتكشف شهادات الناجين أن المعتقلين يخضعون لاختبارات طبية قسرية، بما في ذلك فحوصات الدم والموجات فوق الصوتية، لتقييم مدى ملاءمتهم لحصاد الأعضاء. ولتيسير هذه التجارة المظلمة، أنشأت الحكومة الصينية أكبر قاعدة بيانات للحمض النووي في العالم من خلال جمع الحمض النووي من ملايين الأويغور.

يستهدف الحزب الشيوعي الصيني المجتمعات المسلمة الغنية للحصول على أعضاء من المسلمين الأويغور. وكشفت التحقيقات التي أجرتها قناة تشوسن 7 التي تتخذ من كوريا مقراً لها أن العديد من الأشخاص من دول الخليج يسعون للحصول على «أعضاء حلال» من المسلمين الأويغور. وأظهر تحقيق القناة في سياحة الأعضاء أن أشخاصًا من دول الخليج ينتظرون في مستشفى في تيانجين بالصين للحصول على «أعضاء

حلال». تبيع الصين «أعضاء حلال» مأخوذة من المسلمين الأويغور إلى الدول الإسلامية، وقد بنت بعض المستشفيات غرف صلاة وحتى أعدت قوائم وجبات حلال.

الإبادة القسرية لأجيال الأويغور من خلال تحديد النسل

لقد طبقت السلطات الصينية سياسات وحشية لتحديد النسل للحد من نمو السكان الأويغور. تتعرض النساء الأويغور للتعقيم القسري، واللولب الرحمي، والإجهاض، بينما يُستهدف الرجال الأويغور في سن الإنجاب بالسجن. في تركستان الشرقية، وصل استخدام اللولب الرحمي إلى 80٪ في عام 2018، مقارنة بمتوسط 1.8٪ في الصين. انخفضت معدلات المواليد في المناطق ذات الأغلبية الأويغورية بنسبة 84٪ في عام 2018 وحده. تكشف قصص الناجيات مثل قلب النور صديق وتورسون آي ضياء الدين عن المدى الوحشي لهذه السياسة. أُجبرت قلب النور صديق على المشاركة في تعقيم النساء الأويغور، بينما وصفت تورسون آي ضياء الدين كيف تم حقن عقاقير غير معروفة في المعتقلات الإناث، مما أدى إلى توقف دوراتهن الشهرية. تشكل تصرفات الحكومة الصينية هذه انتهاكًا واضحًا لاتفاقية عام 1948 بشأن منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.

محو الهويات الدينية والوطنية لأطفال الأويغور في المدارس الداخلية

استهدفت السلطات الصينية أيضًا أطفال الأويغور الذين احتجز آباؤهم وأمهاتهم في معسكرات الاعتقال. يتم إرسال هؤلاء الأطفال إلى المدارس الداخلية ودور الأيتام التي تديرها الدولة، حيث يكون الهدف هو استيعابهم في الثقافة الصينية، ومحو لغتهم ودينهم وهويتهم. البيئة في هذه المؤسسات مرعبة وقاسية، حيث يتعرض الأطفال للإساءة النفسية والجسدية.

تكشف شهادات الأطفال الذين فروا من هذه المدارس عن مدى القسوة. روى لطف الله كوتشار، الذي وصل إلى تركيا في عام 2019، كيف ضربهم الحراس بشكل متكرر وأجبروهم على اتخاذ مواقف مرهقة. يهدف النظام الصيني إلى تربية أطفال الأويغور كجنود مخلصين للحزب الشيوعي، ومحو تراثهم الثقافي والديني.

حرب الصين ضد الإسلام

إن حرب الصين ضد الإسلام هي واحدة من أكثر جوانب الإبادة الجماعية للأويغور وحشية. فقد حظرت السلطات التعليم الديني، واضطهدت علماء الدين، وأحرقت

المصاحف، وهدمت المساجد، وجرمت الممارسات الإسلامية. وتمتلئ شوارع تركستان الشرقية برموز القمع، حيث تحولت المساجد إلى مناطق جذب سياحي أو دمرت بالكامل. وأصبح اضطهاد المسلمين في تركستان الشرقية فصلاً مظلماً في التاريخ الحديث، يكشف عن تجاهل الحزب الشيوعي الصيني الكامل لحقوق الإنسان وتدمير المعالم التاريخية.

تدمير التراث الثقافي

يعد تدمير التراث الثقافي عنصراً مهماً في الإبادة الجماعية للأويغور. فقد دمرت السلطات الصينية المساجد والمقابر وأماكن العبادة، مما أدى إلى محو آثار التاريخ والثقافة الأويغورية. ووفقاً لتقرير صادر عن معهد السياسة الاستراتيجية الأسترالي (ASPI)، فقد تم تدمير ما يقدر بنحو اثنين من كل ثلاثة مساجد في شينجيانغ، معظمها منذ عام 2017. كما استهدفت الإدارة الشيوعية الصينية المواقع المقدسة مثل مسجد قارغيليق الكبير ومقبرة السلطانيم في خوتان. إن تدمير هذه المواقع هو جزء من جهود واسعة النطاق لتفريق المجتمعات الأويغورية وتعطيل انتقال الثقافي للأجيال اللاحقة. تبرر الحكومة الصينية هذه الإجراءات باعتبارها تنمية حضارية، لكن النية الحقيقية هي محو هوية وتاريخ الأويغور.

مسجد هدمته السلطات الصينية

وفي الختام، يجب أن نذكر أن الإبادة الجماعية للأويغور هي واحدة من أفظع انتهاكات حقوق الإنسان في القرن الحادي والعشرين. لقد تسببت الحملة الممنهجة التي تشنها الحكومة الصينية من الاضطهاد والاستيعاب والإبادة الجماعية في معاناة كبيرة للشعب الأويغوري. يجب على المجتمع الدولي أن يتحرك بشكل عاجل لوقف هذه الفظائع ومحاسبة الجناة. إن قصص الناجين مثل مُيسَّر مخدوم، وجولبهار خاطب حاجي، وقلب النور صديق هي تذكير صارخ بالأهوال التي يواجهها الأويغور. ومن مسؤوليتنا المشتركة أن نضمن عدم نسيان آلامهم وتحقيق العدالة لهم.

لـدى الصيـن فرصة تاريخية للحصول علـى التكنولوجيـا العسـكرية الروسـية.

تدمر الصين عائلات الأويغور داخل السجون وخارجها.

ISTIQLAL

DOĞU TÜRKİSTAN
BASIN VE MEDYA DERNEĞİ
شەرقىي تۈركىستان ئاخبارات ۋە مېدىيا جەمئىيىتى
جمعية تركستان الشرقية للصحافة والإعلام
EAST TURKISTAN PRESS AND MEDIA ASSOCIATION

ماذا يحدث
في تركستان الشرقية؟

www.istiqlalhaber.com I www.istiqlalmedia.com

info@istiqlalmedia.

Kartaltepe Mah. Geçit Sok. No: 6 Dükkan 2 Sefaköy Küçükçekmece

+90 212 540 31 15 +90 553 895 19 33 +90 541 797 77 00